Document:	EB 2017/120/R.13/Rev.1
Agenda:	9(b)(iii)
Date:	10 April 2017
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية من أجل برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Hubert Boirard
مدير البرنامج القطري
شعبة آسيا والمحيط الهادئ
رقم الهاتف: 2298 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.boirard@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف البرنامج **2**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 2

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 3

جيم– المكونات/النتائج 3

ثالثا– تنفيذ البرنامج **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء– الإشراف 8

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **8**

ألف– تكاليف البرنامج 8

باء– تمويل البرنامج 8

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال– الاستدامة 10

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء– المواءمة والتنسيق 11

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال– الانخراط في السياسات 11

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا– التوصية **12**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج

سري لانكا

برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

تقرير الرئيس

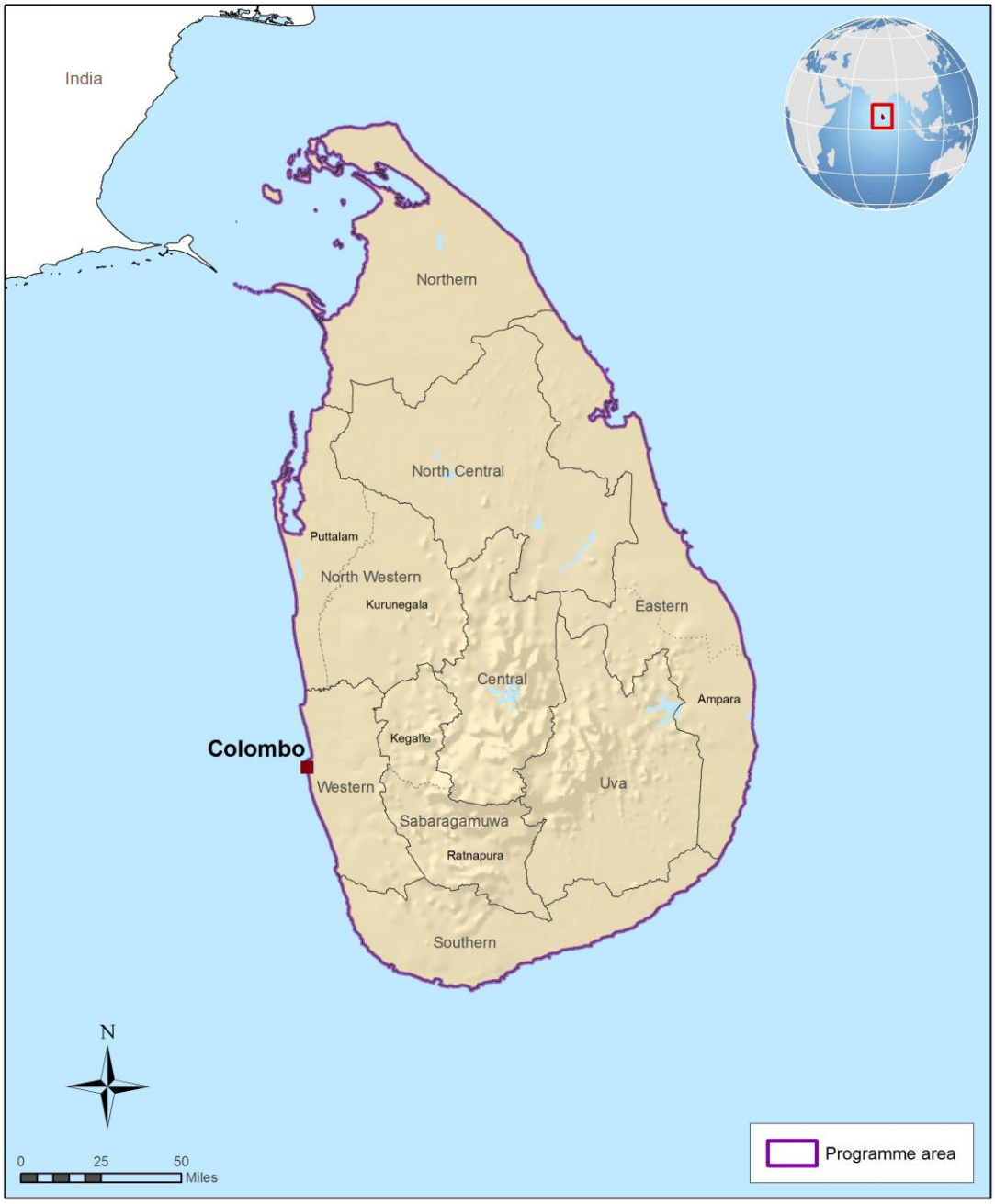

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية* | 2017-02-02

جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية
برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية
الوكالة المنفذة:	أمانة الرئاسة
التكلفة الكلية للبرنامج:	105 ملايين دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	33.7 مليون دولار أمريكي
شروط قرض الصندوق:	مختلطة: مدة القرض 25 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات، بفائدة ثابتة 1.25 في المائة ويتحمل سعر فائدة 0.75 في المائة سنويا
فجوة التمويل:	20.7 مليون دولار أمريكي
الجهات المشاركة في التمويل:	شركات من القطاع الخاص ومؤسسات مالية
قيمة التمويل المشترك:	شركاء القطاع الخاص: 17 مليون دولار أمريكي المؤسسات المالية المشاركة: 9.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	19.4 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.5 ملايين دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية من أجل برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، على النحو الوارد في الفقرة 55.

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية من أجل برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- واصل الاقتصاد السريلانكي النمو في السنوات الأخيرة بمعدل ثابت قدره 6 إلى 7 في المائة في المتوسط، ويواصل النمو حتى يومنا هذا. وأصبحت سري لانكا الآن في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويبلغ عدد سكانها 20.5 مليون نسمة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدره 811 3 دولارا أمريكيا. وفي حين ساهم النمو في الحد من الفقر، فإن 32 في المائة من السكان لا يزالون فقراء "تقريبا" أو "فقراء" (25 و7 في المائة من السكان على التوالي). وتعيش الغالبية العظمى من الفقراء (87 في المائة من المجموع) في المناطق والأراضي الريفية، ويعتمدون بشكل كبير على القطاع الزراعي. والمجموعات السكانية الأكثر تضررا من الفقر هم أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، وعمال المزارع، والذين يعانون من العمالة الناقصة والمعدمين، وخاصة الشباب (الذين يمثلون 24 في المائة من مجموع السكان) والنساء.

2- وقد تحسنت حالة الأمن الغذائي بشكل ملحوظ، وتحتل سري لانكا الآن مرتبة أعلى من جميع بلدان جنوب آسيا الأخرى. وفي حين أن توافر الغذاء على المستوى الوطني آمن، فهذا لا يُترجم بشكل كامل إلى أمن غذائي وتغذوي على مستوى الأسرة لجميع شرائح السكان، وخاصة الفئات الضعيفة اجتماعيا وتغذويا. ولا يزال نقص التغذية مصدر قلق، وينعكس في نسبة تقزم قدرها 15 في المائة ونسبة هزال قدرها 21 في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة.

3- وينقسم قطاع الزراعة في سري لانكا إلى قطاع المحاصيل المزروعة (أساسا الشاي والمطاط وجوز الهند) وغير المزروعة (أساسا الأرز والذرة والفواكه والخضراوات وغيرها من المحاصيل المزروعة في الحيازات الصغيرة). وعلى الرغم من انخفاض حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا يزال العمود الفقري للاقتصاد ومصدرا هاما للعمالة. وفي حين أنه يسهم في الحد من الفقر، فإن استدامة مكاسبه ليست مضمونة، وستظل متواضعة ما لم تُستكمل بتحسين الإنتاجية الزراعية وتحديثها، والتنويع، وإضافة القيمة، وتحسين التسويق والقدرة التنافسية في السوق.

4- وعلى الرغم من التحديات التي تصادف لجعل قطاع الزراعة أكثر تنافسيا، فإن هناك إمكانيات كبيرة في السوق للمنتجات الزراعية السريلانكية، التي تلبي احتياجات أسواق التصدير والأسواق المحلية. ويبدي القطاع الخاص بشكل متزايد استعداده للدخول في شراكات مع المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة لاغتنام الفرص المتاحة في السوق، وينخرط في شراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

5- تم تنقيح البرنامج القطري للصندوق واستثماراته وإعادة تركيزه في السنوات الأخيرة دعما للأولويات الوطنية، على النحو المبين في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأخير للفترة 2015–2020. وعلى أساس تجارب الشراكة بين الصندوق وحكومة سري لانكا – ولا سيما الجهود الأخيرة لتعزيز الأعمال الزراعية وتيسير مشاركة القطاعين الخاص والمالي من خلال البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية الجاري – طلبت الحكومة دعما من الصندوق لتمويل برنامج جديد لتحديث قطاع الزراعة، وتعزيز انخراط منظمات المنتجين/المزارعين وتعبئة استثمارات القطاعين الخاص والمالي. وتشمل التدابير التكميلية دعما لتهيئة بيئة تنظيمية مواتية بشكل أكبر للتمويل الريفي والشمول المالي.

6- وبالتالي يعمل برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بمثابة أداة رئيسية للصندوق والحكومة لتحقيق الأولويات في إطار السياسة الوطنية وفي البيئة الريفية (بيئة الأعمال) والبيئة المؤسسية المتطورتين. وفيما يتعلق بإدراج المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة والفوائد التي تعود إليهم، فإن الأساس المنطقي للبرنامج كما يلي: (1) أنه يستجيب لخطة وأولويات التنمية في المناطق الريفية ويتواءم معها – أي، تعزيز القدرة التنافسية للزراعة/القطاع الريفي لتحقيق النمو الشامل؛ (2) البيئة المؤسسية داعمة ومواتية بشكل متزايد لإرساء الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص وتوسيع نطاقها؛ (3) البرنامج موجه لاغتنام الفرص المتاحة والناشئة في السوق (وفرص الأعمال) – بما في ذلك فرص زيادة وتعبئة الاستثمار المالي؛ (4) يمكن تطبيق النتائج والدروس المستفادة من البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية الجاري ليكون نموذج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص أكثر فعالية وفائدة لفقراء الريف؛ (5) يمثل برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة فرصة كبيرة لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين فيما يتعلق ببيئة السياسات الخاصة بالأعمال الزراعية التي توفر مواردها من أصحاب الحيازات الصغيرة.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

7- سيغطي البرنامج البلد بأكمله، وإن كان سيكون هناك اهتمام وتفضيل خاص، من خلال عملية تقييم، للأحياء والمناطق منخفضة الدخل ذات الإمكانية الكبيرة من حيث الإنتاج الزراعي. والبرنامج يحركه الطلب وسيكون استعداد والتزام أصحاب المصلحة (الأعمال الزراعية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المزارعين/المنتجين) بالغ الأهمية.

8- وتضم المجموعة المستهدفة من البرنامج 500 57 أسرة ريفية فقيرة (تمثل 000 230 شخص)، لديها القدرة على أن تصبح جهات فاعلة اقتصادية نشطة في مجموعة متنوعة من سلاسل القيمة. وفي الأساس، هناك ثلاث مجموعات فرعية مستهدفة: (1) 000 35 من الأسر الريفية الجديدة المنتجة (التي تمتلك أقل من هكتار واحد من الأرض وتعتمد على الزراعة لإدرار ما لا يقل عن 50 في المائة من دخل أسرتها) التي ستستفيد من زيادة فرص كسب العيش من خلال انخراطها في خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص – وهذا يشمل 000 4 أسرة منظمة في 70 من منظمات المنتجين/المزارعين؛ (2) 000 20 أسرة تشارك بالفعل في خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص المنشأة في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية وستستفيد من دعم برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في شكل الحصول على قروض رأس المال العامل

الموسمية لضمان استدامة نظمها الإنتاجية؛ (3) 500 2 شاب من النساء والرجال الذين سيتم دعمهم ليصبحوا من رواد الأعمال، لتلبية الطلب على المنتجات أو الخدمات الناشئ على امتداد سلسلة القيمة واستكمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص – وسيكونون إما من العاطلين، أو المعدمين أو الذين يملكون أقل من هكتار واحد من الأرض. (يرد مزيد من التفاصيل عن المجموعة المستهدفة في مناقشة المكون الفرعي 1–1 في الفقرة 13).

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج

9- إن الهدف الإنمائي للبرنامج هو تحقيق زيادة مستدامة في دخول 500 57 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (في البداية) المشاركة في نظم إنتاج وتسويق موجهة نحو الأسواق وتحسين نوعية نظامها الغذائي.

جيم– المكونات/النتائج

10- سوف يتم تحقيق الهدف الإنمائي والنتائج المتوقعة من خلال ثلاثة مكونات هي: (1) إرساء شراكات تجارية؛ (2) الحصول على التمويل الريفي؛ (3) إدارة البرنامج وحوار السياسات.

11- والنتائج المتوقعة للبرنامج هي التالية: (1) تحسين وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم إلى الأسواق، في شراكة مع القطاع الخاص؛ (2) حصول 500 57 أسرة من الأسر المستفيدة من الدعم في إطار برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل مستدام على الخدمات المالية الريفية بأسعار معقولة؛ (3) تحسين بيئة السياسات لتنمية الأعمال الزراعية التي توفر مواردها من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل عادل ومستدام.

12- **المكون 1: إرساء شراكات تجارية.** يشتمل هذا المكون على مكونين فرعيين: (1–1) إرساء الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ (1–2) التعزيز المؤسسي وبناء القدرات لمجموعات المنتجين (في إطار نموذج تحركه السوق).

13- **وبموجب المكون الفرعي 1–1**، سيدعم البرنامج إرساء الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص التي تحركها السوق تحت ثلاث فئات هي: (1) خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص الجديدة التي تقودها شركات خاصة (000 21 أسرة)؛ (2) التوسع الجغرافي/التوسع في مجال التوعية أو توسيع نطاق خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص التي يدعمها البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية (000 10 أسرة)؛ (3) خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص الجديدة التي تعمل صراحة مع منظمات المنتجين/المزارعين كأصحاب المصلحة في خطط أعمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص (000 4 أسرة). وسيكون "منشأ" خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص إما شركة من القطاع الخاص أو منظمة مزارعين يمكن أن تقدم أدلة على وجود ترتيب تجاري مؤكد مع إحدى شركات القطاع الخاص. وللأغراض الكلية المتمثلة في تعزيز التحديث الزراعي والحد من المخاطر التي تواجه المنتجين/المزارعين المتعلقة بتطبيق تكنولوجيات وأنشطة جديدة (وخاصة تلك التي تعزز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ)، سيوفر برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة أموالا لبدء البرنامج بحيث تكون تكميلية للقروض المشروطة للمزارعين واستثمارات القطاع الخاص، وفق ترتيب لتقاسم ما يقرب من ثلث تكاليف الاستثمار الكلي للأعمال المقترحة في إطار خطة الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ وتستهدف أموال البدء هذه بالتحديد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فقط. وبالنسبة لخطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص الجديدة التي تعمل صراحة مع منظمات المزارعين، سيقدم البرنامج دعما إضافيا في شكل تمويل بدء العمل

على مستوى المجموعة لتوفير رأس المال الأساسي (مثل شراء المعدات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم) ورأس المال العامل الأولي. وأخيرا، سيقدم برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا دعما مستهدفا لشباب الريف لتعزيز فرص حصولهم على عمل أو لمساعدتهم على أن يصبحوا من رواد الأعمال، وتلبية الطلب على المنتجات/الخدمات الناشئ على امتداد سلسلة القيمة واستكمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وسيتم دعم 500 2 شاب في البداية بتمويل البدء لخطط أعمالهم.

14- **وبموجب المكون الفرعي 1–2**، يعتزم البرنامج دعم بناء قدرات منظمات المنتجين/المزارعين، حيث إن الأساس المنطقي لذلك هو أن تعزيز هذه المجموعات سيُمكّنها من أن تصبح من الشركاء الفعالين في إطار خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، وكذلك بناء قدرتها على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أعمالها. وسيتم استكمال تمويل البدء على مستوى المجموعات بدعم في شكل توجيه الأعمال والتدريب وتبادل الزيارات والدعم المنطقي لمنظمات المزارعين في إدارتها.

15- **المكون 2: الحصول على التمويل الريفي**. يشتمل هذا المكون على مكونين فرعيين: (2–1) تمويل الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ (2–2) التعزيز المؤسسي لقطاع الخدمات المالية. ويتبع هذا المكون الاستراتيجيات وأساليب التدخل والفرص الاستثمارية التي تنشأ في إطار المكون 1، ويهدف إلى تيسير الحصول المستدام على الخدمات المالية الريفية بأسعار معقولة.

16- **وبموجب المكون الفرعي 2–1**، سوف يتعاون برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة مع المؤسسات المالية المشاركة القادرة على توسيع نطاق خدماتها في القطاع الريفي والمهتمة بذلك، ولا سيما لخدمة الفئات المستهدفة المدعومة في إطار برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، وعلى الاشتراك في تمويل البرنامج. ومن خلال خط ائتمان خاص ببرنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ستتاح ثلاثة منتجات هي: (1) قروض رأس المال العامل للمزارعين؛ (2) قروض مشروطة للمزارعين (للاستثمار)؛ (3) قروض الشباب.

17- **وبموجب المكون الفرعي 2–2**، سيتم دعم بنك سري لانكا المركزي في وضع ونشر لوائح جديدة لقطاع التمويل الصغري، وبالتالي ضمان فرص مشاركة كافية للمجتمعات الريفية، وفي تدريب مؤسسات التمويل الصغري المرخصة على هذه اللوائح الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم بعض الدعم الحاسم إلى المؤسسات المالية المشاركة، بما في ذلك البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الصغري التي تتلقى الودائع، من أجل تعزيز قدراتها في مجال التمويل الريفي، والصغري والزراعي للمجموعات منخفضة الدخل، وأساسا من خلال التدريب والمساعدة التقنية.

18- **المكون 3: إدارة البرنامج وحوار السياسات**. يشتمل هذا المكون على مكونين فرعيين: (3–1) إدارة البرنامج والمعرفة؛ (3-2) حوار السياسات.

19- وبموجب المكون الفرعي 3–1، ستتم إعادة هيكلة وحدة إدارة البرنامج القائمة المعنية بالبرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية وتعزيزها بقدرات إضافية لتتطور إلى وحدة إدارة برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وتضطلع بالمسؤوليات الرئيسية عن التخطيط والتنسيق والتيسير والوساطة والرصد والتقييم.

20- وبموجب المكون الفرعي 3–2، سوف يدعم برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا الأنشطة التي تهدف إلى تحسين بيئة السياسات لتنمية الأعمال الزراعية التي توفر مواردها من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل عادل ومستدام. ولتحقيق ذلك، سيتم وضع جدول أعمال حوار السياسات على أساس

عاملين من عوامل الدفع واسعة النطاق. أولا، سيجمع البرنامج أصحاب المصلحة الرئيسيين – الحكومة، والأعمال الزراعية، ومقدمي الخدمات المالية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – لتمكينهم من تحديد بشكل جماعي قيود السياسات التي يواجهونها، وتعزيز توافق الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى تغيير السياسات. وثانيا، فإنه سيستخلص الدروس والنجاحات الرئيسية الناشئة من تجربة التنفيذ، وسينقلها إلى علم الحكومة لتنعكس في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية حسب الاقتضاء.

ثالثا– تنفيذ البرنامج

ألف– النهج

21- تضع المبادئ العامة التالية إطارا لإدارة وتنسيق برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وتنظيمه: (1) المواءمة مع أولويات سياسة الحكومة ودعمها؛ (2) نهج مرن يحركه الطلب؛ (3) اعتماد نهج تحركه السوق ويقوده القطاع الخاص؛ (4) توفير خدمات مالية ريفية شاملة؛ (5) التمويل المشترك (تقاسم التكلفة) وتقاسم المخاطر؛ (6) اختيار تنافسي للشركاء وخطط الأعمال المجدية؛ (7) تمكين وتنظيم وتعزيز المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كشركاء عمل؛ (8) دعم تكميلي لأنشطة التوظيف التي يحركها السوق (بما في ذلك التوظيف الذاتي) لشرائح معينة من السكان الريفيين (أي الشباب الذي لا يملك أرضا).

22- وتتجسد هذه المبادئ من خلال تعزيز الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص التي تفيد جميع الأطراف بين شركات القطاع الخاص والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، الواردة في خطط أعمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وستستند هذه الشراكات إلى الدروس المستفادة في البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية الجاري وستعتمد بعض الممارسات الجيدة التي حددها الصندوق عند تطبيق هذا النهج في جميع أنحاء العالم.

23- وسيتم تمويل خطة عمل الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص (أي الخطة الاستثمارية) من خلال ترتيب للتمويل المشترك/تقاسم التكاليف يشمل ما يلي: (1) تقديم منح مناظرة لتلك التي يقدمها البرنامج؛ (2) الائتمان من المؤسسات المالية المشاركة (الذي ييسره خط الائتمان الذي يدعمه البرنامج) كجزء من مساهمة المستفيدين؛ (3) مساهمات القطاع الخاص (الأعمال الزراعية).

باء– الإطار التنظيمي

24- بشكل عام، سوف يكون هيكل برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة إلى حد كبير على غرار الهيكل المؤسسي والتنفيذي للبرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية. والوكالة الرائدة المعنية بالبرنامج هي أمانة الرئاسة، والتي ستكون، بحكم مركزها رفيع المستوى، الأقدر على ضمان التعبئة والتنسيق بشكل فعال بين مختلف الوكالات العامة (بما في ذلك بنك سري لانكا المركزي) ومع شركاء من القطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات المالية والشركات والرابطات وغيرها) التي لديها إما مسؤوليات تنفيذ مباشرة أو دور مساند (مثل البحث والتدريب والتعبئة وخدمات الإرشاد التكميلية، وما إلى ذلك). ولدعم منظمات المزارعين والشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، تشتمل الوكالات الرئيسية المشاركة في البرنامج على: سلطة مهاويلي في سري لانكا (وخاصة شبكتها المتطورة جيدا وهيكلها التنظيمي)، ووزارة الزراعة، ودائرة الزراعة التصديرية، ودائرة الزراعة ومجلس تنمية الصادرات.

25- ومن خلال الوكالة الرائدة المعنية بالبرنامج، يتم تفويض المسؤولية عن إدارة البرنامج لوحدة دائرة المشروع ومقرها في كولومبو. وستعمل وحدة إدارة المشروع تحت إشراف لجنة توجيهية وطنية برئاسة سكرتير الرئيس أو من ينوب عنه.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة

26- تعتبر عمليات التقييم والتحضير المبكرة المكثفة من جانب أصحاب المصلحة ونظام التقييم الصارم من المسائل الحاسمة في تعزيز استدامة تمويل خطط أعمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص وبناء قدرات مجموعات المزارعين للتحول في نهاية المطاف إلى منظمات مزارعين وشركات. وستكون خطة العمل والميزانية السنوية وخطة التوريد من نتائج عملية التخطيط التشاركي والتشاوري لبرنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة.

27- وبالنظر إلى أن نموذج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص لا يزال جديدا نسبيا، سيتم وضع نظام الرصد والتقييم لتيسير الرصد وصنع القرار في الوقت المناسب وبطريقة تستجيب للاحتياجات. والغرض الرئيسي من نظام الرصد والتقييم هو توفير بيانات ومعلومات شاملة ومتكررة وموثوقة من أجل تطبيق إدارة سليمة قائمة على النتائج. وبالتالي، فإن الغرض من نظام الرصد والتقييم هو أن يكون أداة للإدارة وينبغي أن يعزز المساءلة – بما يُمكّن وحدة إدارة المشروع من تقديم معلومات إلى الحكومة والصندوق بشأن أدائها وأثرها.

28- وسيعمل نظام الرصد والتقييم أيضا للمساهمة في جدول أعمال التعلم في برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. وبحكم تعدد أصحاب المصلحة في البرنامج والشركاء في الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، سيكون تقاسم المعرفة وإدارتها من المسائل الحاسمة للتنسيق الفعال، ولترسيخ نموذج مستدام للشراكات. كما أن تقاسم المعرفة وإدارتها يرتبطان أيضا ارتباطا وثيقا بجهود الانخراط في السياسات، التي تسعى إلى ضمان أن تكون أطر السياسات والأطر التنظيمية مواتية. وفي وقت لاحق، سيكون تحليل البيانات والمعلومات التي يولدها نظام الرصد والتقييم عاملا رئيسيا في إبلاغ عملية إدارة المعرفة ونشرها، وأحداث التعلم، ومنتديات الترويج، والمناصرة والسياسات.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

29- **الإدارة المالية.** تشتمل ترتيبات الإدارة المالية المقترحة لبرنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة على عدد من التدابير الرامية إلى تخفيف المخاطر للوصول إلى مستويات مقبولة، وضمان: (1) استخدام أموال وأصول البرنامج للأغراض المخصصة لها بكفاءة وفعالية؛ (2) إعداد وتقديم تقارير مالية موثوقة وفي الوقت المناسب. ومع الأخذ بعين الاعتبار تجربة البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية، وصنّف تقييم الإدارة المالية الذي أجري للمخاطر الشاملة المرتبطة بالإدارة المالية للبرنامج على أن هذه المخاطر متوسطة.

30- وستكون الوكالة الرائدة المعنية بالبرنامج مسؤولة عن الإدارة المالية للبرنامج ووضع إجراءات للوفاء بالمتطلبات الائتمانية للصندوق لضمان استخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها. وسيتم تعزيز وحدة إدارة البرنامج الوطني لتنمية الأعمال الزراعية وتحويلها إلى وحدة إدارة مخصصة ومستقلة لبرنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة مسؤولة عن تنفيذ جميع المهام الائتمانية على المستوى التشغيلي، بما في ذلك: إعداد خطة العمل والميزانية السنوية وخطة التوريد؛ وتقديم طلبات سحب السلف من الحساب المخصص لتغطية نفقات البرنامج على أساس اعتمادات الميزانية المتاحة؛ وصرف الأموال الكافية لشركاء البرنامج لتنفيذ الأنشطة المقررة؛ وإعداد طلبات السحب استنادا إلى كشوف النفقات الفعلية؛ وتحديث سجل الأصول الثابتة؛ وإعداد الكشوف المالية السنوية والتقارير

المالية ربع السنوية؛ وتحديث سجل مراجعة الحسابات؛ والرد على المراجع العام بشأن المسائل المثارة والإجراءات المتخذة لحلها.

31- وستحتفظ وحدة إدارة المشروع بحسابات منفصلة للبرنامج، وفقا لمعايير المحاسبة الحكومية. وسوف يتم تسجيل نفقات البرنامج باستخدام برمجية محاسبة سيتم تعديلها بما يناسب الغرض وتقديم تدريب عليها. واعتُمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، القائمة على أساس نقدي، في عام 2002 للماليات العامة في سري لانكا. وتم الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ابتداء من عام 2009 من خلال وضع المعايير المحاسبية للقطاع العام السريلانكية، التي تتضمن حاليا 10 معايير من بين 38 معيارا في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحتى الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سوف تُستكمل القوائم المالية المعدة للبرنامج حسب الحاجة ببيانات إضافية لتوفير الحد الأدنى من الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

32- **ترتيبات الصرف وتدفق الأموال.** سيتم فتح حساب مخصص بالدولار الأمريكي في بنك سري لانكا المركزي، وستديره الخزانة العامة. وسيتم فتح حسابين للعمليات اليومية للنفقات التي يمولها الصندوق والحكومة على التوالي، وستدار بموجب توقيع مزدوج من مدير البرنامج والمدير المالي في بنك سيلان أو بنك آخر يحدده المقترض. وستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن ضمان تدفق الأموال من الحساب المخصص والخزانة العامة على التوالي، من خلال طلبات السلف التي توافق عليها الوكالة الرائدة المعنية بالبرنامج والمقدمة عن طريق الخزانة إلى بنك سري لانكا المركزي. وسيتم فتح حساب مخصص في بنك سري لانكا المركزي، وتديره إدارة التنمية الإقليمية، للعمليات التي تتم في إطار خط الائتمان.

33- **تكاليف البدء.** يمكن تقديم سلفة بدء بعد أن تصبح اتفاقية التمويل سارية لتيسير نشاط التنفيذ، حتى الوفاء بشروط الصرف المحددة في الاتفاقية. ولن يتجاوز الحد الأقصى لسلفة البدء 000 300 دولار أمريكي وسيتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات.

34- **مراجعة الحسابات.** وفقا لتعميم الحكومة، يجب على جميع المشروعات الممولة من جهات مانحة أن تتضمن ترتيبات للمراجعة الداخلية، وسيُطلب من وحدة المراجعة الداخلية للوكالة الرائدة المعنية بالبرنامج إدراج برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في خطة عملها السنوية. أما بالنسبة لخط الائتمان، فلدى بنك سري لانكا المركزي دائرة مراجعة داخلية ترفع تقاريرها إلى مجلس الشؤون النقدية التابع لبنك سري لانكا المركزي. وستقدم تقارير المراجعة الداخلية إلى الصندوق.

35- وتم تكليف المؤسسة العليا المعنية بمراجعة الحسابات والمراجع العام في سري لانكا بمراجعة حسابات المشروعات الممولة من الجهات المانحة، بالإضافة إلى جميع الحسابات المتعلقة بالإيرادات الحكومية واستخدام الموارد العامة. وتمشيا مع المبادئ التوجيهية للصندوق، يشتمل نطاق المراجعات السنوية على استعراض القوائم المالية، والحساب المخصص والنفقات المبلغ عنها في قوائم النفقات. كما سيقدم المراجع العام رأيا بشأن استخدام الموارد بموجب عقود الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص وبشأن إدارة خطوط الائتمان.

36- **التوريد.** سيطبق هذا البرنامج المبادئ التوجيهية الوطنية للتوريد، التي تتسق إلى حد كبير مع المبادئ التوجيهية للتوريد وكتيب التوريد في الصندوق. وفي حالة وجود أوجه عدم اتساق، ستسري المبادئ التوجيهية للصندوق على المبادئ التوجيهية الوطنية. وسيكون استعراض الصندوق لخطة التوريد الموحدة إلزامي وكذلك "عدم الاعتراض" عليها من جانبه؛ كما ستخضع أي تغييرات إلى "عدم اعتراض" من جانب الصندوق.

37- **التسيير**. تتطلب جميع توريدات السلع والأشغال والخدمات الممولة بموارد يقدمها أو يديرها الصندوق وثائق مناقصة. وسوف تشمل جميع العقود شرطا يقتضي أن يضمن الموردون والمقاولون والاستشاريون الامتثال لسياسة عدم التسامح المطلق إزاء الفساد في الصندوق ويسمح للصندوق بفحص حساباتهم وسجلاتهم ووثائقهم الأخرى المتعلقة بتقديم العروض وأداء العقود، ومراجعتها من قبل المراجع عام.

هاء- الإشراف

38- سوف يشرف الصندوق مباشرة على البرنامج، من خلال بعثة إشراف رسمية سنوية على الأقل توفد بمشاركة الحكومة. وسيتم التركيز على إرسال بعثات لدعم التنفيذ على أساس أكثر تواترا، وخاصة أثناء بدء التشغيل وخلال أول سنتين من تنفيذ البرنامج. ومن المتوقع إجراء استعراض منتصف المدة في السنة الثالثة.

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

39- يمكن سد فجوة التمويل البالغة 20.7 مليون دولار أمريكي من خلال دورات تخصيص الموارد على أساس الأداء اللاحقة (وفقا لشروط تمويل يتم تحديدها وتخضع لإجراءات داخلية وموافقة لاحقة من المجلس التنفيذي) أو عن طريق تمويل مشترك يتم تحديده أثناء التنفيذ.[1]

ألف- تكاليف البرنامج

40- يقدر مجموع التكاليف الاستثمارية والمتكررة خلال فترة التنفيذ البالغة ست سنوات، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بمبلغ 105 ملايين دولار أمريكي (17 مليار روبية سريلانكية). وترد التكاليف الإشارية حسب المكون والجهة الممولة في الجدول 1؛ وترد التكاليف الإشارية حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة في الجدول 2.

الجدول 1

تكاليف البرنامج بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*فجوة التمويل*		*المؤسسات المالية المشاركة*		*الشركاء من القطاع الخاص*		*المستفيدون*		*المقترض/الجهة النظيرة*		*المجموع*
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*
1- إرساء شراكات تجارية	18 233	34	18 079	33	-		16 967	31	-		184	2	53 463
2- الحصول على التمويل الريفي	13 416	29	-		9 821	21	-		4 494	10	18 470	40	46 201
3- إدارة البرنامج وحوار السياسات	2 051	38	2 621	49	-		-		-		705	12	5 377
المجموع	33 700	32	20 700	20	9 821	9	16 967	16	4 494	4	19 359	19	105 041

باء- تمويل البرنامج

41- من مجموع تكاليف البرنامج، سيقدم الصندوق قرضا بشروط مختلطة بمبلغ 33.7 مليون دولار أمريكي. وتصل مساهمة الحكومة إلى 19.4 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 0.345 مليون دولار أمريكي للرواتب و0.65 مليون دولار أمريكي في شكل ضرائب ورسوم. والمبلغ المتبقي من مساهمة الحكومة والبالغ 18.5 مليون دولار أمريكي يتألف من الأرصدة المتراكمة لخطوط الائتمان المفتوحة بموجب المشروعات السابقة التي يمولها الصندوق، والتي

[1] يشتمل الجدولان 1 و2 على فجوة التمويل في إطار قرض الصندوق.

يديرها بنك سري لانكا المركزي بموجب مذكرة تفاهم مع وزارة المالية. وبموجب مذكرة جديدة، سيوقع عليها بنك سري لانكا المركزي والوزارة، ستكون هذه الأموال متاحة لخط ائتمان برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة لإقراض المستفيدين من صغار المنتجين/المزارعين. وتصل مساهمة المؤسسات المالية المشاركة إلى 9.8 ملايين دولار أمريكي، وهو ما يتماشى مع استراتيجية حشد أموال المؤسسات المالية المشاركة للاستخدام في إطار خط الائتمان. ويقدر التمويل المشترك من قبل الشركاء من القطاع الخاص في إطار خطط الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص بمبلغ 17 مليون دولار أمريكي، ويمكن أن يكون في شكل مساهمات نقدية أو عينية ورأسمال عامل. وتقدر مساهمات المستفيدين من المزارعين ومنظمات المزارعين بمبلغ 4.5 ملايين دولار أمريكي، في شكل مدخرات أو مساهمات عينية.

الجدول 2

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*فجوة التمويل*		*المؤسسات المالية المشاركة*		*الشركاء من القطاع الخاص*		*المستفيدون*		*المقترض/الجهة النظيرة*		*المجموع*
فئة الإنفاق	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*
1- الاستشارات	1 957	31	4 043	65	100	2	-		-		106	2	6 206
2- المعدات والمواد	336	41	375	45	-		-		-		107	14	818
3- الائتمان	13 097	29	-		9 505	21	-		4 494		18 372	40	45 468
4- المنح والإعانات	16 050	36	12 121	27	-		16 967	37	-		-		45 138
5- حلقات العمل	283	37	417	55	8	2	-		-		49	6	757
6- التدريب	904	26	1 995	59	208	7	-		-		260	8	3 367
7- المركبات	246	86	-		-		-		-		37	14	283
8- الرواتب والبدلات	650	28	1 371	58	-		-		-		345	14	2 366
9- تكاليف التشغيل	177	28	378	59	-		-		-		83	13	638
المجموع	33 700		20 700		9 821		16 967		4 494		19 359		105 041

* فئات الصرف ستحدد في الجدول 2 من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها. ومن المتوخى تحديد ست فئات للصرف كحد أقصى، لإتاحة المرونة الكافية خلال التنفيذ.

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

42- استنادا إلى المجالين الأساسيين للاستثمار (إرساء شراكات تجارية والحصول على التمويل الريفي)، فإن الفوائد الرئيسية القابلة للقياس من الناحية الكمية المتوقعة من تحسين تدابير الوصول إلى الأسواق تشمل: (1) زيادة الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، مما يؤدى إلى زيادة الدخول؛ (2) إنتاج موجه بأولويات سلاسل القيمة فيما يتعلق بمنظمات المزارعين؛ (3) مجموعة أكثر تنوعا من المنتجات المدرة للدخل وذات القيمة المضافة الأعلى التي تبيعها منظمات المزارعين في الأسواق الاستهلاكية؛ (4) زيادة الدخل من العمل قصير المدى والتوظيف الذاتي للقرويين المحليين؛ (5) تكامل أكبر في سلاسل القيمة بروابط خلفية وأمامية للمستفيدين بالسوق.

43- ووفقا للتحليل المالي لست مجموعات من نماذج المحاصيل والأنشطة، من المتوقع أن يؤدي البرنامج إلى زيادة دخول الأسر بنسبة 63 في المائة في المتوسط. وفي حالة الأخذ بعين الاعتبار الفوائد وتيارات التكاليف، يشير تحليل البرنامج الشامل إلى تحقيق معدل عائد اقتصادي داخلي نسبته 52 في المائة، وصافي قيمة حاضرة قدرها 192 708 349 دولارا أمريكيا على مدى 20 عاما. وتزيد القيمة الإجمالية للإنتاج بنحو 56 في المائة عن حالة

"بدون"، في حين تزيد التدفقات الخارجة بنسبة 65 في المائة، بما في ذلك العمالة. وخلص تحليل الحساسية إلى أن معدل العائد الاقتصادي الداخلي سيظل قويا، بدون عوائد سالبة.

دال- الاستدامة

44- تأخذ استدامة البرنامج في الاعتبار السياق سريع التطور في سري لانكا. ومن المرجح للغاية أن يكون بوسع القطاعين الخاص والمصرفي في نهاية فترة البرنامج مواصلة تطوير علاقاتهما مع مجموعات المزارعين، دون الحاجة إلى تدخلات الحكومة أو شركاء التنمية الخارجيين.

45- ومن خلال آلية الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، فإن الاستدامة مدمجة ضمنا في البرنامج وتقويها الروابط المعززة مع القطاع المالي الرسمي للتمويل الريفي/الصغري. ومن المعقول أن نتوقع أن تعمل عملية الحوار والتفاوض بين المنتجين وممثليهم والقطاع الخاص – عند الانتهاء من خطط أعمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص المقترحة وتنفيذها – لبناء ثقافة الثقة وتطبيع علاقات العمل. وكترتيبات مفيدة لجميع الأطراف، سوف تستمر آليات الشراكة إلى ما بعد عمر البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترتيبات المتاحة ضمن الخطط الاستثمارية للشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص موجهة تماما لتيسير الحصول على خدمات مالية مقبولة السعر للمزارعين، والحفاظ على علاقات عمل جيدة بين المزارعين والأعمال الزراعية والمؤسسات المالية. ويتم مواصلة تعزيز الروابط من خلال الادخارات المستمرة للمزارعين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدخلات على المستويين المتوسط والكلي من خلال دعم بناء القدرات لبنك سري لانكا المركزي والمؤسسات المالية المشاركة ستعمل على تحسين الشمول المالي على المدى الطويل.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

46- أجري تقييم مفصل للمخاطر التي تواجه نجاح التنفيذ وتحقيق أهداف البرنامج. وتتعلق هذه المخاطر أساسا بقضايا القدرة المؤسسية والتنفيذية، وتغير المناخ وتقلباته، وتقلبات السوق. وفي حالة تنفيذ تدابير التخفيف الاستجابية، من الممكن السيطرة على المخاطر المتبقية. وتشتمل تدابير التخفيف الرئيسية على: الاهتمام الكبير بالتقييم وما يقابله من بناء القدرات المؤسسية، والوصول إلى مجموعة أوسع من مقدمي المساعدة التقنية والخدمات، بما في ذلك مشاركة الوكالات العامة والخاصة؛ وإجراءات التقييم والتقدير الدقيقة والشفافة (للشراكات المقترحة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص وخطط الأعمال والتكنولوجيات، وما إلى ذلك)، مع مشاورات تشاركية متعددة أصحاب المصلحة؛ والاستراتيجية المحددة لتعميق انخراط القطاعين المالي والخاص في البرنامج من خلال آليات تقاسم التكلفة والمخاطر لنموذج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. ويرد وصف لتدابير تخفيف المخاطر الائتمانية في القسم باء أعلاه.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

47- يتواءم برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل كامل مع الإطار الاستراتيجي للصندوق 2016–2025 سعيا لتحقيق أهدافه الاستراتيجية التي تعزز بعضها البعض. وبصفة خاصة، فإن البرنامج سيعزز الاستثمار في القدرات الإنتاجية ويشجع المشاركة (والفوائد) الأفضل والأعمق في الأسواق من خلال أداة الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادئ الانخراط (الاستهداف؛ والتمكين؛ والتمايز بين الجنسين؛ والابتكار والتعلم وتوسيع النطاق؛ والشراكات) مدمجة تماما في البرنامج من خلال الشراكات

بين المنتجين والقطاعين العام والخاص ونهج التعزيز المؤسسي وطرائق عمله. ويلتزم تصميم البرنامج بسياسات واستراتيجيات الصندوق بشأن الشراكات؛ والتمويل الريفي؛ والاستهداف وتعميم التمايز بين الجنسين؛ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ وتغير المناخ وإجراءات التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ وتوسيع النطاق. وتصنف المخاطر البيئية والاجتماعية في الفئة باء، في حين تعتبر المخاطر المناخية متوسطة.

باء- المواءمة والتنسيق

48- يدعم البرنامج أولويات الحكومة في التخفيف من حدة الفقر ويتواءم معها، وخاصة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات العامة/الخاصة لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وإلى تحسين الشمول المالي. وبالإضافة إلى الشراكات المباشرة المنشأة بموجب ترتيبات الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص مع الوكالات الحكومية ذات الصلة والشركاء من القطاعين الخاص والمصرفي، سوف يسعى برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة إلى إقامة روابط تكميلية قوية مع برنامج تحديث قطاع الزراعة الذي يموله البنك الدولي والموافق عليه مؤخرا، وخاصة في مجال الانخراط في السياسات والحوار حول القضايا الناشئة المحددة. وفي مجال التغذية، سيحدد برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة نقاط دخول للمساهمة في الحوار المتعلقة بسياسة التغذية والاسترشاد به وتعزيز تفعيله من خلال حركة توسيع نطاق التغذية.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

49- ييسر برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة إنشاء أساس متين من أجل: تناول وتوسيع نطاق مبادئ ومنهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ والتكامل بين منظمات المزارعين وبناء قدراتها لتمكينها من التطور إلى شركات مزارعين ضمن نموذج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ وتعزيز التكنولوجيات التي يحركها الطلب و"الجديدة" من جانب أعضاء الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ واستكمالا لذلك، الابتكارات في توفير الخدمات المالية لتحقيق شمول مالي أفضل.

50- وستنشئ إدارة المعرفة المنهجية والتشاركية للغاية ونشرها أساسا قويا لأصحاب المصلحة الوطنيين – المزارعون/الجهات الفاعلة من المنتجين ومن القطاعين والمالي/المصرفي – لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أفضل السبل لإرساء شراكات في إطار ترتيبات مفيدة لجميع الأطراف، دون تدخل خارجي. وتُصمم المبادئ والعمليات والأدوات والمنتجات المالية التي يروج لها برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بحيث يتم توسيع نطاقها.

51- وفي القطاع المالي الريفي، سيتم توسيع النطاق من خلال: (1) تعميق الانخراط مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وتعبئة أموالها؛ (2) الاستفادة من تسهيلات خطوط الائتمان القائمة التي مولها الصندوق في الماضي؛ (3) تقديم/إدراج مؤسسات التمويل الصغري؛ (4) اختبار ونشر منتجات مالية مناسبة للغرض ومحددة؛ (5) دعم تعزيز الثقافة المالية للأفراد ومنظمات المزارعين؛ (6) وضع ونشر مبادئ توجيهية تشغيلية كجزء من الإطار التنظيمي للتمويل الصغري.

دال- الانخراط في السياسات

52- يوفر البرنامج تدابير محددة لتحسين بيئة السياسات لتنمية الأعمال الزراعية التي توفر مواردها من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل عادل ومستدام. ولتحقيق ذلك، سيبدأ جدول أعمال حوار السياسات أولا باستحداث

حيز لحوار السياسات؛ وتطوير الأدوات والمنصات اللازمة لدعم هذا الحوار؛ وخلق ثقافة التعلم وإدارة المعرفة لتحليل تجربة التنفيذ والتعقيبات المقدمة إلى الحكومة (النُهج والنماذج الناجحة المناسبة لتوسيع نطاقها وتبنيها) – لتنعكس في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية حسب الاقتضاء. ومن خلال هذه التدابير، سيسعى البرنامج إلى تحويل تحليل السياسات ذات الصلة إلى تغيير في السياسات.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

53- ستشكل اتفاقية تمويل البرنامج بين جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كذيل أول بهذه الوثيقة.

54- وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

55- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

56- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية قرضا بشروط مختلطة تعادل قيمته ثلاثة وثلاثين مليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي (000 700 33 مليون دولار أمريكي) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية